وان اوصى بثلثه اضعافه فله اربعه امثاله وعلى هذا كلما زاد ضعفا ردمرة وهذا قول الشافعي واحجوا بقول ابي عبيده وقد ذكرناه وقال ابو ثور ضعفاه اربعه امثاله وثلثه اضعافه ستة امثاله لانه قد ثبت ان ضعف الشيء مثلاه فتثنيته مثلا معرفة كسائر الاسماء ولنا قول الله تعالى فاتتا كلها ضعفين فاكده بقوله كل واحد عام مرتين وقال عطاء المرتين في سنه مثل المرة ستتين واحتلفا نما لنا في تفسير قول الله تعالى يضعف لها العذاب ضعفين ان المراد به مرتين وقد دل عليه قوله تعالى نؤتها اجرها مرتين ومحال ان يحمل اجرها على العمل الصالح مرتين وعذابها على الفاحشه ثلث مرات فان الله تعالى انما يريد تضعيف على السيات هذا المعهود من كرمه وفضله واما قول ابي عبيده خالفه فيه غيره وانكروا قوله فالبرغوه لا اصب قول ابي عبيد في يضعف لها العذاب ضعفين لان الله تعالى قال في اول ايه اخرى نؤتها اجرها مرتين فاعلم ان لها من هذا حظين ومن هذا حظين وقد نقل معويه ابن حكام النحوي عن العرب انهم يطلقون الضعف مثنى ومفرد انعني واحد وموافقه العرب على لسانهم معتمد لا عليه كلام الله تعالى العزيز واقوال المفسرين من التابعين وغيرهم اولى من تخطيه من ذكرناه واما قول ابي عبيده المخالف لذلك كله مع مخالفه القياس وتسبه الخطا اليه اولى والعرب واهل العربيه ولا يجوز التمسك بجرد القياس المخالف للنقل فقد شذ من العربيه كلمات نوخذ نقلا بغير قياس والله اعلم فصل وان اوصى لمثل نصيب ولا نصيب له مثل ابن الموصي بنصف ماله وهو من لا يرث لكونه رقيقا او مخالفا لدينه او بنصف احيه وهو محجوب عن جميع ماله لانه لا نصيب له فمثل لا شيء له فصل وان اوصى لمثل ثلث ولاخر بربع ولاخر بخمس ولاخر لمثل وصيه احدهم فله اربعه لانها اليقين وان قال فلان شريكهم فله خمس الكل واحد منهم وان اوصى لاحدهم بمايه ولاخر بدار ولاخر بعبد ثم قال فلان شريكهم فله نصف مال كل واحد منهم ذكرها الخرقي لانه جعل كل واحد منهم شريكا منفردا والشركه تقتضي التسويه فلهذا كان له النصف مخالفا للاولين فانهم كلهم شركون

وقال ابن القسم له الربع في الجميع فصل ولو اوصى لمثل نصيب وارث لو كان فقد الوارث موجودا وانظر ما للموصى مع وجوده وهو مع عدمه فان خلف ابنين واوصى لمثل نصيب ثالث لو كان فللموصى له الربع ولو اوصى لمثل نصيب خامس لو كان فللموصى له السدس وعلى هذا ابدا الو خلفت زوجا واختا واوصيت لمثل نصيب ام لو كانت فللموصى له الخمس لبن للام الربع ولو كانت فجعل له سهما صحاحا اليا اربعه يكن خمسا فعلى هذا ○

مسئله قال واذا خلف ثلاث بنين واوصى لاحد مثل نصيب احدهم كان للموصى له الربع هذا قول اكثر اهل العلم منهم الشعبي والنخعي والثوري وابن ابي ليلى واصحاب الراي وهو قول مالك وموافقه للموصى له الثلث والباقي بين البنين وبيع من تسعه وهذا دليلنا على ما قلناه ولو خلف ابنا واحدا واوصى لمثل نصيبه فللموصى له النصف في حال الاجازه والثلث في حال الرد وعند مالك الموصى له في حال الاجازه جميع المال فصل فان خلف بنتا واوصى لمثل نصيبها فالحكم فيها كالحكم فيما لو كان ابنا عند من يرى الرد لانا اخذ المال كله بالفرض والرد من لا يرى الرد يسمي قوله ان يكون له الثلث ولها النصف الباقي وما بقي لبيت المال ويسمي قول مالك ان للموصى له النصف في حال الاجازه ولها نصفا الباقي وما بقي لبيت المال فان خلف ابنين واوصى لمثل نصيب احدهما فهي من ثلثه عندنا ويسمي قول من لا يرى الرد انها من اربعه لبيت المال الربع ولكل واحد منهم ربعه ويسمي قول مالك ان الثلث للموصى له وللبنين ثلثا ما بقي والباقي لبيت المال وتصح من تسعه فان خلف جده وحدها واوصى لمثل نصيبها فقياس قولنا ان المال بينهما نصفين وقياس قول من لا يرى الرد انها من تسعه لكل واحد منهم السبع والباقي لبيت المال وقياس قول مالك ان للموصى له السدس والجد سدس ما بقي والباقي لبيت المال فصل واذا خلف ثلثه بنين واوصى لثلثه لمثل انصبايهم فالمال مقسم على ستته ان اجازوا وان ردوا فمن تسعه للموصى لهم الثلث ثلثه والباقي من البنين على ثلثه فان اجاز الواحد ورد على امه وللجد ردود عليها الثمنان اللذان كانا لها في حال الرد عليهم وفي الجاد له وجهان احدهما له السدس اثر كان له في حال الاجازه للجميع وهذا قول ابن يوسف وابن سريج فيما اخذ

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)